S/PRST/1997/54
3 December 1997
ARABIC

مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن رقم 3838 المقuada في 3 كانون الأول / ديسمبر 1997 في إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت"، أدى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يؤيد مجلس الأمن نتائج ووصيات تقرير الدورة الطارئة للجنة الأمم المتحدة الخاصة (S/1997/922) التي تهدف إلى التنفيذ الكامل والعاجل للقرارات ذات الصلة وزيادة كفاءة وفعالية أعمال اللجنة تحقيقاً لهذه الغاية.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد مطلبه بأن يفي العراق بجميع التزاماته على النحو المحدد في جميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1137 (1997)، وأن يتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الولاية المنوطة بكل منهما. ويشدد المجلس على أن الفعالية والسرعة اللتين يمكن أن تتجزء بهما اللجنة الخاصة مسؤولياتها يحددهما، قبل كل شيء، مدى تعاون حكومة العراق في الإفصاح عن كامل نطاق برامجها المحظورة وتوزعها، وفي منح اللجنة الخاصة حق الوصول دونها عائق إلى جميع المواقع والوثائق والسجلات والأفراد. ويقر المجلس النتيجة الواردة في تقرير اللجنة ومؤداها أن اللجنة تحترم اهتمامات العراق المشروعة بالنسبة للأمن القومي والسيادة والكرامة الوطنية، في سياق الحاجة إلى التطبيق التام للولاية التي عهد بها المجلس إليها.

"ويُرحب مجلس الأمن الذي أحرزته اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف مجالات نزع السلاح. ويُشجع المجلس على تكثيف الجهد، بشكل يتماشى مع نتائج ووصيات الدورة الطارئة للجنة الخاصة، لكي يتسمى تنفيذ الولاية المنوطة بكل من اللجنة والوكالة تنفيذاً تاماً في كل مجال من مجالات نزع السلاح يخص كل منهما. ويقر المجلس بأنه عندما يتمثل العراق لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة وتقوم اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإبلاغ عن ذلك ويوافق المجلس، ستقوم اللجنة والوكالة بالانتقال من التحقيق إلى الرصد في مجالات كل منهما، مع توسيع نطاق استخدام نظام الرصد المستمر العامل في العراق.

"ويحيث مجلس الأمن الدول الأعضاء على الاستجابة للطلبات الواردة في تقرير الدورة الطارئة للجنة الخاصة، ولا سيما ما يتعلق بتوفير ما طلبه اللجنة والوكالة من موظفين إضافيين ومعدات ومعلومات إضافية من أجل تنفيذ كل منها لولايتها على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

" وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره وسينظر فيما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراء إضافي."